

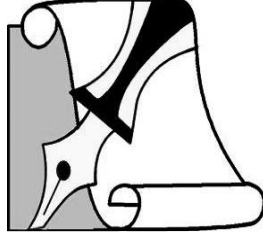


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشمري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قضية رواتب الموظفين بالأونروا

أكدت رئاسة المؤتمر العام لاتحادات العاملين في الأونروا، على أن راتب موظفي الوكالة خط أحمر، لا يمكن الحديث فيه والقبول بما أعلن، باعتباره شريان الحياة للموظف وأسرته ولا يمكن السماح بالمساس به أو التفاوض عليه تحت أي ظرف، ومهما كانت المبررات. وأشارت رئاسة الاتحاد إلى أنه عقد اجتماع مع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، لإعلامهم بأن إدارة الوكالة لن تتمكن من دفع رواتب شهري تشرين الثاني وكانون الأول كاملة لعجز مالي في ميزانيتها؛ وبينت أن رؤساء الاتحادات السبعة في الأقاليم الخمسة، رفضت هذا الطرح من حيث المبدأ، مؤكدةً على أن الراتب خط أحمر لا يمكن التفاوض بشأنه. وأكدت على أنها لا تقبل بأن يكون الموظف الضحية والحلقة الأضعف في جدول حل الأزمات المالية، معتبرةً أن مثل هذا القرار يُعد سابقةً مرفوضة جملةً وتفصيلاً، ولم تقدم عليه أي إدارة منذ 70 عامًا.

وتساءلت رئاسة اتحادات العاملين في الأونروا "هل هذه الجائزة التي تُقدم لموظفي الأونروا الذين يعملون في أحلك الظروف وشح الموارد منذ عقود، وعطاؤهم وانتماؤهم في جائحة كورونا مشهود له، فهم الخطوط الأمامية في استدامة تقديم خدمات الأونروا لجموع اللاجئين وأبنائهم الطلبة"؛ وأضافت "إن اقتطاع جزء من الراتب يعرض الموظفين إلى زج كثير منهم في السجون نتيجة التزامهم بالشيكات والكمبيالات والأقساط الشهرية حيث أنهم لن يستطيعوا تسديدها". وتابعت "القرار سيكون عامل توتر وعدم استقرار للموظفين وعائلاتهم في الدول المضيفة والتي يجب أن تحظى بالاحترام والتقدير والدعم المستمر لاحتوائها للاجئين". وأكدت على أن دفع الجزء المتبقي من الرواتب العام القادم مرفوض، وسيؤسس لسياسة جديدة تجعل من اقتطاع الراتب سابقة وعادة، وحلا للأزمات المالية في قادم الأيام.

وناشدت رئاسة اتحادات العاملين، الدول المانحة والمجتمع الدولي على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه الأونروا، وإنقاذ هذه المؤسسة الأممية الإنسانية؛ وشددت على أن الموظفين لن يسمحوا أن تمس أرزاقهم وأقوات عيالهم في ظل الأوضاع الاقتصادية والصحية الصعبة التي يدركها الجميع، داعية إدارة الوكالة للتراجع عن هذا القرار.

وطالبت الحكومات والدول المضيفة التدخل العاجل والسريع للضغط على الدول المانحة بتقديم المساعدات العاجلة للوكالة، وأيضاً الضغط على إدارة الوكالة للتراجع عن هذا القرار لما فيه ضرر لكل العاملين؛ وبين بيان رئاسة اتحادات العاملين بالأونروا، بأن المؤتمر العام سيبقى في حالة انعقاد دائم، وإذا لم تتراجع الإدارة عن هذا القرار سيضطر المؤتمر الى اتخاذ إجراءات تصعيدية موحدة في كافة مناطق عمليات الوكالة كافة.

وكان لازاريني أعلن في وقت سابق أن الوكالة مضطرة نتيجة عدم توفر الأموال الكافية والموثوقة من الدول المانحة في الأمم المتحدة، لأن تؤجل جزئياً دفع رواتب 28,000 موظف وموظفة؛ وأوضح لازاريني أن ذلك يشمل العاملين في الرعاية الصحية والمعلمين، مشيراً إلى أن الأونروا تحتاج إلى تأمين 70 مليون دولار أميركي لكي تتمكن من دفع الرواتب كاملة لشهري تشرين الثاني وكانون الأول.

الأمم المتحدة: سواصل الدفاع عن "الأونروا"

أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أنه سيواصل دفاعه عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حتى تصل الأموال التي يحتاجها على وجه السرعة". جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك، ، بالمقر الدائم للمنظمة في نيويورك، تعليقا على نداء أطلقته أونروا لتوفير 70 مليون دولار. وقال دوجاريك: "الأمين العام من أشد المدافعين عن استقرار وجود الأونروا والعمل الذي تقوم به"؛ وأضاف: "سيستمر الأمين العام في الدفاع عنها بطريقة نأمل أن تؤدي إلى وصول الأموال إلى الوكالة بسرعة كبيرة".

وحذر من أن الأزمة المالية الحالية التي تواجه "الأونروا" سيكون لها تأثير على المجتمع الفلسطيني؛ وأضاف، "قطعاً سيكون هناك تخفيض إضافي للخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية بما يمكن أن يؤدي الي تأثير مدمر على المجتمع الفلسطيني". وتعاني "الأونروا، التي تقدم خدماتها لنحو 5.3 ملايين لاجئ فلسطيني، من أزمة مالية خانقة، منذ تجميد الولايات المتحدة، في 23 كانون الثاني الماضي، كامل دعمها للوكالة. وفي وقت سابق أطلقت "الأونروا"، نداء استغاثة لتوفير 70 مليون دولار، لدفع رواتب موظفيها لشهري تشرين الثاني، وكانون الأول.

بريطانيا تتعهد بتقديم أكثر من 20 مليون دولار للأونروا

أعلنت بريطانيا تقديم حزمة مساعدات إضافية بقيمة 20.7 مليون دولار لصالح وكالة الأونروا، ليرتفع بذلك إجمالي دعم بريطانيا للوكالة هذا العام إلى 66 مليون دولار؛ وفي بيان صادر عن القنصلية البريطانية العامة في القدس، فإن حزمة الدعم البريطاني ستساهم في توفير:

- التعليم لأكثر من 533,000 طفل.
 - الخدمات الصحية لنحو 3.5 مليون لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء الشرق الأوسط.
 - إمدادات غذائية طارئة لأكثر من مليون لاجئ في غزة.
- وقام فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة (الأونروا)، بزيارته الرسمية الأولى لسوريا خلال الفترة الواقعة بين 26-29 تشرين الأول 2020؛ وخلال زيارته، عقد السيد لازاريني، لقاءات مع عدد من المسؤولين الحكوميين السوريين، بمن في ذلك الدكتور فيصل مقداد نائب وزير الشؤون الخارجية والمغتربين، والدكتورة سلوى العبدالله وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والسيد علي مصطفى المدير العام للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.
- وفي لقاءاته مع كبار المسؤولين الحكوميين، ناقش لازاريني الاحتياجات الضخمة للاجئين فلسطين والأثر الهائل لجائحة كوفيد-19 على صحتهم وظروفهم الاقتصادية

كما قام بزيارة مخيمي سبينة واليرموك للاجئين فلسطين في دمشق، بهدف الاطلاع عن كثب على أوضاعهم وعلى الخدمات التي تقدمها الأونروا في سياق الأزمة التي طال أمدها. وفي سبينة، زار السيد لازاريني منشآت الأونروا بما في ذلك مركزا صحيا ومدرسة، حيث التقى بأعضاء في البرلمان المدرسي؛ وشرح اللاجئون للمفوض العام معاناتهم اليومية من النزوح والفقر.

تأجيل المصالحة الى اجل غير محدد

قال أمين سر المجلس الوطني، إن "تقديم حركة حماس ردها النهائي على آلية تنفيذ العملية الانتخابية يمهد لخطوة إجراء الانتخابات العامة، وذلك بالموافقة على ما اتفقت عليه مع حركة فتح، من دون تعديل أو تغيير"؛ وأضاف ان رد "حماس" بالموافقة خلال اجتماعهما في تركيا، يمهد لحوار وطني شامل، وصدر مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات. وأفاد بأنه سيصار أيضاً، إلى "إجراء حوار تنظيمي حول تشكيل قائمة موحدة، مشتركة تضم حركتي فتح وحماس، فضلاً عن وجود أغلبية فيها من الفصائل والشخصيات الوطنية. ولفت إلى أهمية تمثيل الفصائل في تلك القائمة بأقل من النصف، بينما يذهب الباقي لـ: تمثيل القوى والشخصيات الوطنية المناضلة داخل القرى والبلدات الفلسطينية داخل الوطن المحتل، وتلك المتواجدة خارجه (مع أهمية أن تكون الأغلبية من الشباب). وأوضح بأن "حماس" منشغلة حالياً بانتخاباتها الداخلية، من أجل اتمامها والحصول على موافقة إطارها القيادي على بعض النقاط التي جرى نقاشها سابقاً، في حوار أسطنبول، أسوة بما قامت به "فتح" حينما نالت موافقة إطارها القيادي على ما تم الاتفاق عليه مع "حماس".

ومن أبرز تلك النقاط، ما تم الاتفاق بشأنه حيال إجراء الانتخابات بالتتابع خلال ستة أشهر، بدءاً بانتخابات المجلس التشريعي، ثم الانتخابات الرئاسية، فالمجلس الوطني حيثما أمكن ذلك؛ ونوه إلى أن عدد أعضاء المجلس الوطني، يبلغ 350 شخصاً، منهم 200 من خارج الوطن

المحتل، و150 من داخله، منهم 132 ينضمون إلى عضويته بوصفهم أعضاء في المجلس التشريعي".

مستقبل المصالحة بين فتح وحماس

ويراهن المحلل السياسي المقرب من المؤسسة الأمنية يوني بن مناحم على أن الإعلان الإعلامي عن انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، له تداعيات فورية على الساحة السياسية الفلسطينية وعلاقات السلطة الفلسطينية بإسرائيل؛ ويزعم أن مسؤولين كباراً في حركة "فتح" يرجحون أن توجّل المصالحة بين "فتح" و"حماس" إلى موعد غير معروف وأن السلطة الفلسطينية ستستأنف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وتوافق على استلام أموال الضرائب. وينقل بن مناحم عن مصادر رفيعة في "فتح" قولها إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كان مسروراً للغاية لتلقي إعلان انتخاب جو بايدن رئيساً وإن إمكانية المصالحة مع حماس وإجراء انتخابات نيابية كما تم الاتفاق عليه في اجتماع إسطنبول، قد انخفض الآن. ويتابع: "رغم إعلان الأمين العام لفتح جبريل الرجوب أن عباس سيوقع مرسوماً رئاسياً يحدد موعد إجراء الانتخابات النيابية خلال أيام قليلة، فقد انتظر محمود عباس طويلاً وبصبر نتائج الانتخابات الأمريكية؛ ويخشى الرئيس عباس من مشاركة حركة حماس في الحكومة ودمجها في منظمة التحرير الفلسطينية خوفاً من اتهامه بالتحالف السياسي مع منظمة إرهابية خشية تستخدم إسرائيل ذلك لمحاولة تشويه سمعته أمام الإدارة الأمريكية الجديدة".

بعد 103 المعتقل الإداري ماهر الأخرس ينتصر

أعلن الأسير الفلسطيني ماهر الأخرس تعليق إضرابه عن الطعام الذي استمر 103 أيام، بعد اتفاق يقضي بإطلاق سراحه في 26 من الشهر الجاري، على أن يقضي المدة المتبقية حتى الإفراج في المستشفى.

وقال نادي الأسير في بيان صدر عنه، أنه "بعد 103 أيام من الإضراب البطولي عن الطعام الذي خاضه الأسير المناضل ماهر الأخرس، والذي أعاد قضية الحركة الأسيرة

والاعتقالات الإدارية إلى الواجهة، حيث رافق هذا الإضراب حراك شعبي جماهيري في كافة أماكن تواجد شعبنا الفلسطيني، وعلى ضوء التدهور الخطير، والحرّج الذي شهدته حالة الأسير الأخرس الصحية، وبعد أن أوصدت الأبواب أمام ما يسمى الجهاز القضائي الإسرائيلي، ليمارس دوره بإنهاء هذا الاعتقال الإداري الظالم، انتصرت إرادة السجين على ظلم السجان".

وأضاف البيان: "على ضوء توجه أبناء شعبنا والحركة الأسيرة وقيادات شعبنا وبجهود من السلطة الوطنية الفلسطينية والإخوة في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل وأعضاء الكنيسة من القائمة المشتركة، أمام الجهات الإسرائيلية صاحبة الاختصاص، يقضي بالالتزام القطعي من قبل سلطات العدو بإطلاق سراح الأسير ماهر الأخرس يوم 26/11/2020، والالتزام المؤكد بعدم تجديد اعتقاله الإداري، حيث سيقضي المدة المتبقية حتى الإفراج بتلقي العلاج في المستشفى"؛ وتابع البيان: "على ضوء ذلك، فقد قرر الأسير ماهر الأخرس إنهاء إضرابه عن الطعام ابتداء من اليوم الجمعة الموافق 6/11/2020، وبذلك يكون الأسير ماهر الأخرس قد حقق انتصاراً كبيراً على السجان والاحتلال، ويأتي انتصاره مكماً لانتصارات سابقة حققها مناضلون آخرون في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري التعسفية".

يشار إلى أن الأخرس (49 عاماً)، من بلدة سيلة الظهر في جنين، شرع بإضرابه منذ تاريخ اعتقاله في 27 يوليو 2020، رفضاً لاعتقاله، وجرى تحويله لاحقاً إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور، وخلال هذه المدة رفضت محاكم العدو الإفراج عنه رغم ما وصل إليه من وضع صحي حرج، وكذلك رغم كل الدعوات التي وجهتها مؤسسات دولية وحقوقية طلبت بالإفراج الفوري عنه ووقف سياسة الاعتقال الإداري.

ارتفاع عدد الأسرى المصابين بكورونا

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين إن عدد الأسرى المصابين بكورونا في سجن جلبوع ارتفع إلى 90 إصابة، وذلك بعد ظهور نتائج جميع العينات التي أخذت للأسرى في المعتقل؛

وبينت أن بعض الأسرى تظهر عليهم أعراض المرض كالحرارة والصداع، وأن الإدارة لا توفر المعقمات والكمادات للأسرى المصابين ما يجبر الأسرى على شرائها من الكانتينا على حسابهم. قال مسؤول ملف الأسرى في حركة حماس موسى دودين إن هناك خشية من وجود سياسة متعمدة لنقل الإصابات للأسرى بفيروس كورونا من أجل استخدام عقاقير أو أدوية ليتم تجربتها عليهم؛ وأضاف "الوضع داخل سجون الاحتلال صعب للغاية وهناك أسرى لديهم أمراض مزمنة"؛ وأوضح أن هناك اتصالات مع بعض الدول من أجل إنقاذ حياة الأسرى داخل السجون بالإضافة إلى الحركة الأسيرة والمحامين للوقوف على آخر التطورات الحاصلة بعض إصابة عشرات الأسرى بفيروس كورونا؛ وأشار إلى وجود حالة من الإهمال الطبي المتعمد والاستهتار بحياة آلاف الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، مشدداً على أن الاحتلال يتحمل مسؤولية ما يجري.

قال مصدر قيادي في حماس أن الحركة تُجري باستمرار اتصالات مع الوسطاء بشأن العمل من أجل حماية الأسرى الفلسطينيين من أي اعتداءات، مؤكداً أن الحركة ستواصل تحركاتها واتصالاتها، مع الوسطاء وغيرهم من الجهات الضاغطة على الاحتلال، من أجل العمل على حماية الأسرى ووقف الاستهتار بحياتهم؛ وأن الاتصالات تُجرى على مستويات مختلفة، وبعض الرسائل تحمل تهديداً جدياً من قيادة المقاومة للاحتلال، بأنها لن تصمت أمام مثل هذه الجريمة بتجاهل حياة الأسرى.

وأضاف إن الاحتلال رغم محاولة إظهاره مواقف إيجابية أمام الوسطاء بشأن قضية الأسرى وكذلك تفاهات الهدوء وغيرها، فإن الوقائع على الأرض مغايرة تماماً لتلك المواقف. وبشأن وجود أي تقدم في ملف تبادل الأسرى، قال المصدر: إن الاحتلال لا يزال يتلاعب في هذا الملف، ولا يبدي أي جدية حقيقية يمكن أن يتم البناء عليها، لافتاً إلى أن مبادرة يحيى السنوار لا تزال قائمة؛ وأضاف "المقاومة لديها جهوزية كاملة لإتمام صفقة تبادل مشرفة، ولديها أوراق قوة ستجبر الاحتلال في النهاية على القبول بشروطها كاملة".

نتنياهوو يُمدّد فترة ولاية منسق شؤون أسرى العدو

نقلت وسائل إعلام العدو، عن بنيامين نتنياهو، أنّه قرر تمديد فترة ولاية منسق شؤون الأسرى والمفقودين يارون بلوم؛ وقالت هيئة البث العامة "كان 11"، أنّ بلوم، يُدير مساعياً لاستعادة جنود وأسرى العدو لدى حماس، كما شغل سابقاً مناصب قيادية في جهاز مخابرات ؛ وفي السياق، ذكر أن الاتصالات غير المباشرة بين سلطات الاحتلال وحركة حماس، تجددت، في محاولة للتوصل إلى صفقة حول تبادل الأسرى؛ فيما تتواصل الاتصالات التي تجرى بوساطة مصرية وقطرية لتثبيت اتفاقية التهدئة مقابل حزمة من المساعدات للقطاع.

ونقلت قناة "كان"، عن مصادر فلسطينية قولها: "إن جولة المباحثات الحالية لا تزال في بدايتها" مشيرة الى أنه "لم يحدث أي تقدم حقيقي حتى الآن"؛ كذلك ذكرت أن حماس تطالب بالإفراج عن مئات الأسرى؛ وبحسب القناة فإن حماس طالبت بإدراج أسرى من قادة فصائل المقاومة ضمن القائمة، الأمر الذي تعارضه سلطات الاحتلال، من بينهم الأسير حسن سلامة والأسير جمال أبو الهيجا؛ و أن سلطات الاحتلال تعارض الأرقام "المرتفعة" التي تطرحها حماس، وتعارض أن تشمل الصفقة قيادات ميدانية وقيادات صف أول للحركة وذراعاها العسكري.

وأشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال أبلغت قيادات حماس المعتقلين، بضرورة "عدم تصديق الشائعات حول الأرقام وعدم التحمس لتحرير قيادات الأسرى إذ إنّ حماس تتعامل وكأنها تأسر جنودا أحياء، وهذا غير صحيح"؛ ولفتت القناة إلى أن حرص سلطات الاحتلال على نقل هذه الرسائل لقيادات الحركة من الأسرى، جاء بسبب أنهم سيلعبون دوراً أساسياً في إعداد القائمة المستقبلية التي ستشملها الصفقة المحتملة.

من جانبها، لفتت المراسلة السياسية للقناة، غيلي كوهين، إلى أن الأجهزة الأمنية للاحتلال تسعى إلى تجديد وتمديد التهدئة مع فصائل المقاومة، وذلك باتصالات حثيثة بوساطة مصرية وقطرية؛ وشددت كوهين على أن سلطات الاحتلال تسعى لعرض حزمة تخفيفات صغيرة في المرحلة الأولى، بما في ذلك السماح بدخول وخروج رجال الأعمال من القطاع، والسماح بإدخال بعض البضائع الممنوعة إلى غزة.

وأشارت إلى أن هذه المفاوضات والتسهيلات التي تتحدث عنها غير مرتبطة ولا مشروطة بتقديم مفاوضات تبادل الأسرى، وإنما بالمحافظة على "الهدوء" ووقف أي تصعيد عسكري لفترة زمنية ما قد تمتد من أسابيع لأشهر؛ وأضافت أن سلطات الاحتلال تعتزم الانتقال إلى المرحلة الثانية من التسهيلات والتي تشمل مشاريع بنية تحتية ضخمة واستثمارات توفر فرص عمل (منطقة صناعية ومحطة غاز)؛ إذا ما التزمت فصائل المقاومة بالتهديئة.

الاحتلال لا يعارض تشغيل ميناء غزة بشرط خضوعه لمراقبته

نقلت هيئة البث الإسرائيلية "مكان"، عن مصدر عسكري كبير في سلاح البحرية، أن حماس تعكف على بناء قدرات هجومية بحرية، مضيفاً أن "إسرائيل" لا تعارض تشغيل الميناء في غزة بشرط أن تخضع الحركة فيه لمراقبتها؛ وبالتوازي، قال موقع "والا" إن الذراع العسكري لحماس يعمل على تطوير وإنتاج أدوات عسكرية للعمل تحت الماء، منها مأهولة وأخرى ذاتية العمل؛ وحسب ادعاء الموقع، فإن ذراع حماس يعمل على تطوير صواريخ لتدمير منصات الغاز الإسرائيلية في عرض البحر أو سفن سلاح البحرية.

وتطرق إلى دراسة أجريت في الجيش، أوضحت أن صاروخاً دقيقاً واحداً يكفي لتعطيل منشأة استراتيجية؛ وأشار إلى أن محطات هامة قد تطالها تهديدات الصواريخ من محطات كهرباء ومخازن وقود استراتيجية، مصانع ومطار بن غوريون وبنك الدم ومنشآت غاز؛ ونوه إلى أن سقوط صاروخ على منصة غاز سيؤدي إلى انفجار الخزانات وحدوث عواقب وخيمة. ولفت إلى أهمية إغلاق تلك المحطات في أوقات الطوارئ والأزمات.

في غضون ذلك، قال المتحدث باسم جيش العدو في بيان مقتضب: "تصل أولى السفن الحربية من سلسلة سفن الصواريخ من نوع "ساعر 6" إلى إسرائيل أوائل الشهر المقبل القادمة من ألمانيا، لتنضم إلى سلاح البحرية، لتعزيز أمن المجال البحري وحماية المياه الاقتصادية والاستراتيجية، على أن يستلم الجيش السفن الثلاث الأخرى نهاية العام 2021".

وستعتبر السفن الجديدة الأكثر تطورا من بين التي يمتلكها السلاح، علما بانها تكون مزودة بوسائل قتالية واستطلاعية حديثة تجعلها قادرة على تنفيذ مهام الحفاظ على الحدود البحرية لدولة العدو وضمان مصالحها في مياها الاقتصادية.

بدورها، أفادت قناة "كان" أن هذه السفن سوف تستخدم لحماية المصالح الاقتصادية الحيوية في البحار، مثل منصات الغاز، وهي كذلك قادرة على حمل بطارية القبة الحديدية، لإجراء اعتراض الصواريخ في قلب البحر، وحمل أكثر من ألفي طن من صواريخ البرق، المضادة للصواريخ.

اشتداد الهجمة الاستيطانية

تواجه خربة "ابزيق" في الأغوار الشمالية، مخططات الاحتلال الهادفة لتهجير ساكنيها، والتضييق على حياتهم وملاحقتهم، إلى جانب التدريبات العسكرية المتواصلة لقوات الاحتلال بين خيمها التي تهدد حياتهم؛ واقتحمت قوات الاحتلال خربة "ابزيق" وفرضت طوقا عسكريا على المكان وصادرت 9 تراكتورات زراعية و5 صهاريج مجرورة للمياه و5 عربات جر وسيارتين خاصيتين للسكان من أمام خيامهم ومضاربهم؛ واستمرت عملية الاقتحام عدة ساعات، أرعبت السكان وصادرت ممتلكاتهم الحيوية، وسط إجراءات عسكرية احتلالية بات السكان يعيشون خلالها ظروفًا حياتية صعبة؛ وعدا عن الانتهاكات المتواصلة لقوات الاحتلال في الخربة المهددة بالتهجير والضم ضمن منطقة الأغوار، يحرم الاحتلال سكانها من كل مقومات الحياة الأساسية والبسيطة، ويسرق كل ممتلكاتهم الحيوية التي تعزز صمود أهلها وسكانها.

وأفاد الناشط الحقوقي في الأغوار الشمالية عارف دراغمة إلى أن الاحتلال ينفذ تهجيرا صامتا بحق ساكني خربة "ابزيق"؛ ويواصل انتهاكاته المتكررة والمتواصلة بأساليب مختلفة تروق الاحتلال ومستوطنيه ؛ ولفت إلى أن الثالث من تشرين الثاني الجاري كان يوم نكبه بالنسبة لأهالي "ابزيق"، حيث لم يترك الاحتلال لهم وسيلة تنقلهم إلى حيث يريدون، وصادرت قوات الاحتلال جرارات زراعية "تراكتورات" وصهاريج مياه وعربات مجرورة وسيارات خاصة، وكل ذلك

للضغط على السكان وتهجيرهم؛ وبين أن الترتورات هي الذراع الأيمن للفلسطيني وخاصة مربو الماشية والذين يسكنون في مناطق نائية، فينقلون عبرها مياههم وحاجياتهم وأطفالهم أيضا إلى العيادات للعلاج؛ وأكد على أن أطماع الاحتلال في الخبرة كبيرة، وبقاء سكانها ودعمهم والوقوف مع شرفائها السبيل الوحيد لحماية الأرض والإنسان فيها.

و"ابزيق" خربة، تقع شمال شرق مدينة طوباس، ويبلغ عدد سكانها نحو 180 شخصا، غالبيتهم من "البدو" الرحل الباحثين عن المراعي والماء، ويبلغ عدد العائلات فيها 38 عائلة، منهم 16 عائلة تقيم في المنطقة بشكل دائم، وما تبقى عبارة عن عائلات بدوية متنقلة يتنقلون بحثاً عن الماء والمراعي.

وتتبع "ابزيق" لمحافظة طوباس، وصادرت قوات الاحتلال جزءاً من أراضيها وأقامت على جزء آخر مقاطع من جدار الفصل العنصري؛ وتتعرض كبقية مناطق الأغوار إلى مدامات مستمرة من قبل الاحتلال، وفي كل مرة يتم فيها عملية مدمرة توزع فيها سلطات الاحتلال إخطارات هدم جديدة لسكانها؛ وتعتبر "ابزيق" من القرى الفلسطينية المهددة في حال نفذت سلطات الاحتلال تهديداتها بضم الأغوار والمستوطنات.

وزار وفد من بعض دول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى خربة "حمصة الفوقا" بالأغوار الشمالية في الضفة الغربية المحتلة، واطّلع على الدمار الذي خلفته جرافات الاحتلال، قبل أيام في المكان؛ وتفقّد الوفد، الذي ضم قناصل، ورؤساء بعثات الاتحاد، على الدمار، واستمعوا للمواطنين الذين تعرضت مساكنهم للهدم؛ ووصل للمكان ممثلو النمسا، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، ومالطا، وهولندا، وبولندا، والسويد. والمملكة المتحدة، وتأتي هذه الزيارة بعد يومين من قيام الاحتلال بهدم أكثر من سبعين مسكناً تابعا للتجمع السكاني، ما ترك ثلاثة أرباع سكانه، بمن فيهم 41 طفلاً، دون مأوى، مما يجعل هذا أكبر جريمة تهجير قسري منذ سنوات في الضفة الغربية.

والتقى الوفد بالسكان بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني النشطة في التجمع، واطّلع منهم على ما جرى في المنطقة؛ وأعرب الوفد عن بالغ قلقه من عملية الهدم، خاصة مع

دخول فصل الشتاء وسط جائحة كورونا المستمرة، مشيراً إلى أن بعض المباني التي جرى هدمها قد تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين: "يؤكد هذا الهدم الواسع النطاق التوجه المقلق والضرار لعمليات الهدم والإخلاء والمصادرة منذ بداية العام؛ إن التأثير المدمر لهذا الهدم قاسٍ بشكل خاص على الأطفال والنساء والأسر، في انتهاك واضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية"؛ وأضاف أن "مثل هذه الأعمال لا تشكل فقط خرقاً فاضحاً للالتزامات إسرائيل كقوة محتلة، بل تطرح كذلك تساؤلات حول التزام إسرائيل تجاه حل الدولتين".

وتابع: "تماشياً مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الدولي، ومثلها من الإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات النقل القسري والإخلاء وهدم ومصادرة المنازل، يحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى السلطات الإسرائيلية على وقف هدم المباني الفلسطينية".

وقال "وفيما يتعلق بالمنشآت الإنسانية الممولة من الاتحاد الأوروبي التي هدمتها إسرائيل أو فككتها أو صادرتها، فإننا نكرر دعوة الاتحاد الأوروبي إلى إعادتها أو التعويض عنها".

ويشار إلى أن سلطات الاحتلال تهدد بهدم مدرسة تجمع رأس التين شرق رام الله، التي يشترك في تمويلها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ومانحون آخرون؛ وقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى حماية الأطفال، بما في ذلك ضمان حقهم في التعليم في بيئة مدرسية آمنة ومأمونة باعتبار التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان يجب حمايته والحفاظ عليه.

وحثّ الاتحاد والدول ذات الآراء المماثلة، إسرائيل على وقف عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية، وقال إن استمرار هذه السياسة ينتهك القانون الدولي، ويقوض قابلية حل الدولتين للحياة وفاق السلام الدائم في المنطقة.

الحكومة البريطانية تطالب بوقف سياسة الهدم

وفي سياق ذي صلة، قال وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، جيمس كليفرلي، في بيان صادر عن الحكومة البريطانية: "يقلقني بشدة هدم منازل خربة حمصة البقيعة البدوية التي تقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ هذا الإجراء تسبب في معاناة لا داعي لها لكثير من الفلسطينيين المحتاجين للمساعدة، بمن فيهم 41 طفلاً، وقد يؤثر على قدرة أهلها في تحمل تبعات جائحة كوفيد-19. كما أنه يقوض فرص السلام".

وأضاف كليفرلي: "لقد شهدت سنة 2020 أعلى مستويات هدم منازل وممتلكات الفلسطينيين منذ سنة 2016؛ أطالب حكومة إسرائيل بوقف سياسة الهدم، وتوفير سبيل واضح وشفاف للفلسطينيين ليتمكنوا من البناء في المنطقة (ج) من الضفة الغربية".

وجاء في البيان إن هدم منازل كهذه يعتبر في جميع الحالات، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، و"عملية الهدم الأخيرة هذه التي نفذتها السلطات الإسرائيلية دمرت 11 منزلاً يعيش فيها 73 شخصاً، بمن فيهم 41 طفلاً".

وتابع: "تقدم المملكة المتحدة دعماً مالياً لكونسورتيوم (تحالف) حماية الضفة الغربية، والذي ينسق مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة لتوفير مأوى عاجل لأهالي حمصة البقيعة، كما تواصل دعمها للفلسطينيين لمساعدتهم على البقاء في أراضيهم، بما في ذلك من خلال كونسورتيوم حماية الضفة الغربية الذي يوفر بنية تحتية حيوية للفلسطينيين المحتاجين للمساعدة في المنطقة (ج)، وكذلك من خلال تمويل الدعم القانوني الذي يساعد الفلسطينيين في إجراءات التقاضي في النظام القضائي الإسرائيلي ضد قرارات الطرد والهدم".

مطالبة أممية وأوروبية للاحتلال بوقف الهدم في الضفة

وأعلنت الأمم المتحدة، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هدمت 689 مبنى في مختلف أنحاء الضفة، بما فيها القدس الشرقية منذ بداية العام الجاري، موضحةً أن الضفة الغربية المحتلة

تشهد أكبر عملية هدم منذ سنوات. كما صوّتت اللجنة الرابعة للجمعية العامة، وهي لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، لصالح 6 قرارات تخصّ فلسطين.

وقالت المنسقة الإنسانية المؤقتة في الأرض الفلسطينية ، إيفون هيلي، في تصريح مكتوب، إن عمليات الهدم هذه، أدّت إلى تهجير 869 فلسطيني وتركهم بلا مأوى، وفتت إلى أن ما تم هدمه منذ بداية العام الجاري، وحتى اليوم "يفوق ما هُدم خلال عام بأكمله منذ العام 2016". وأضافت هيلي: "عادةً ما يتم التذرّع بالافتقار إلى رخص البناء التي تصدرها السلطات الإسرائيلية كسبب للهدم، مع أن الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على هذه الرخص على الإطلاق تقريباً، بسبب نظام التخطيط التقييدي والتمييزي".

وذكرت أن "عمليات الهدم تشكّل وسيلة رئيسية لخلق بيئة غايتها إجبار الفلسطينيين على الرحيل عن منازلهم"، مُشيرةً إلى أن آخر عمليات الهدم، وأكبرها، جرت ، في تجمّع حمصة البقيعة الفلسطيني، في غور الأردن بالضفة الغربية المحتلة.

وقالت هيلي: "هُجّر 73 شخصاً، من بينهم 41 طفلاً، بعدما هدمت سلطات الإحتلال منازلهم ومبانيهم الأخرى ودمّرت مقتنياتهم"، مضيفّة: "فقد ثلاثة أرباع سكان هذا التجمع مساكنهم، مما يجعل ذلك أكبر حادثة من حوادث التهجير القسري فيما يربو على أربعة أعوام"؛ وتابعت: "زارت الوكالات الإنسانية التجمع وسجّلت هدم 76 مبنى، وهو عدد يفوق ما هُدم في أي عملية هدم أخرى على مدى العقد المنصرم"، لافتةً إلى أن "المباني المدمرة، بما فيها المنازل وحظائر المواشي والمراحيض وألواح الطاقة الشمسية، كانت أساسية لسبل عيش ورفاه وكرامة أبناء هذا التجمع، الذين انتهكت حقوقهم".

وأضافت: "تُعدّ حمصة البقيعة، الواقعة في غور الأردن، واحدة من 38 تجمعاً بدوياً ورعويّاً، تقع بكاملها أو في جزء منها داخل مناطق تعلن عنها إسرائيل باعتبارها 'مناطق إطلاق نار' (...). هذه هي بعض أكثر التجمعات السكانية ضعفاً في الضفة الغربية، حيث تملك قدرة محدودة على الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، والبنية التحتية اللازمة للمياه والصرف الصحي والكهرباء".

واعتبرت عمليات الهدم "مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة"، و"أذكر جميع الأطراف بأن تدمير الممتلكات على نطاق واسع والترحيل القسري للأشخاص المحميين في الإقليم الواقع تحت الاحتلال، يشكّلان مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة".

وأضافت هيلي: "وبينما أُؤكّد أن مجتمع العمل الإنساني يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة جميع المهجّرين أو المتضررين، فإنني أطلب مجددًا وبقوة إسرائيل بوقف عمليات الهدم غير المشروعة على الفور".

الاتحاد الأوروبي يدعو لوقف "جميع عمليات الهدم"

من جانبه، قال المتحدث الرسمي بلسان الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بيتر سانتو، في تصريح مكتوب: "هدمت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع أكثر من 70 مبنى، بما في ذلك مرافق سكنية ولسبل العيش والصرف الصحي، تملكها 11 عائلة فلسطينية لديها 41 طفلاً في قرية (قرية صغيرة) حمصة الفوقا، شمال الأغوار (شرقي الضفة)".

وأضاف: "يؤكد هذا الهدم الواسع النطاق مرة أخرى، الاتجاه المؤسف لعمليات المصادرة والهدم منذ بداية العام" ؛ و"يأتي ذلك بالإضافة إلى التهديد بهدم المدرسة الفلسطينية في قرية رأس التين، في وسط الضفة الغربية، والتي يشترك في تمويلها الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد" ؛ وقال سانتو: "يوجد حالياً 52 مدرسة فلسطينية مهددة بالهدم".

وأضاف: "كما تم التأكيد عليه في الاستنتاجات السابقة لمجلس الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد يدعو إلى حماية الأطفال، بما في ذلك ضمان حقهم في التعليم في بيئة مدرسية آمنة ومأمونة، ذلك لأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان يجب حمايته والحفاظ عليه".

وتابع سانتو: "تشكل مثل هذه التطورات عائقاً أمام حل الدولتين"؛ وقال سانتو: "يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته لإسرائيل لوقف جميع عمليات الهدم هذه، بما في ذلك المباني الممولة من الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ضوء الأثر الإنساني لجائحة فيروس كورونا الحالية".

وفي سياق ذي صلة، انتزعت بلدية رام الله اعترافا واضحا وردا قانونيا من دائرة الخدمات القانونية للمفوضية الأوروبية، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي بضرورة استبعاد الجسم الاستيطاني "موديعين-مكابيم-ريעות" من الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة "أرليم". جاء ذلك بعد جهود بذلتها البلدية ومؤسسة الحق لعدة أشهر لفرض القانون الدولي واحترام المواثيق الخاصة به وعدم شرعنة المستوطنات في الأجسام الدولية.

وأكدت بلدية رام الله ومؤسسة الحق، في بيان مشترك، أهمية هذه الخطوة على المستوى الوطني والدبلوماسي، وأهمية البناء عليها واستخدامها في مساعي الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق مطالبنا العادلة على الساحة الدولية؛ وطالبتا السياسة الخارجية الأوروبية بترجمة الموقف إلى خطوات عملية باستبعاد الجسم الاستيطاني من جمعية "أرليم".

وجاءت هذه المطالبة خلال مؤتمر صحفي بعد استلام بلدية رام الله ردا قانونيا من دائرة الخدمات القانونية للمفوضية الأوروبية، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي، وجاء فيه بحسب النص: "أن الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وهيئاته الاستشارية، ومنها اللجنة الأوروبية للأقاليم، عليها واجب الامتناع عن القيام بأعمال قد تتطوي على اعتراف بالاحتلال أو الضم من قبل إسرائيل، وهذا ينطبق على جزء من أراضي بلدية "موديعين-مكابيم-ريעות".

خطط الاحتلال تهدف لتحويل القدس لمدينة يهودية

دان مركز "حماية" لحقوق الانسان، استمرار السياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة من خلال هدم المنازل والمنشآت والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية بهدف فرض أمر واقع وقطع الطريق أمام أي حل سياسي.

واكد إن مصادقة سلطات الاحتلال على خطة مصادرة 2000 دونم وهدم 200 منشأة صناعية في مدينة القدس، يهدف لتحويل المدينة إلى يهودية، مطالباً بإيجاد آلية لحماية المقدسين وممتلكاتهم، كذلك دعا السلطة الفلسطينية للمضي قدما في إطار ملاحقة الاحتلال على جرائمه أمام القضاء الدولي.

تنديد باتفاق التعاون البحثي الأمريكي مع المؤسسات الاستيطانية

نددت الجمعية العربية للحريات الأكاديمية، بالاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية بشأن التعاون والتمويل لمجالات البحث العلمي مع مؤسسات التعليم العالي الاستيطانية؛ وأكدت الجمعية تأييدها للموقف الفلسطيني المندد بهذه الاتفاقية والداعي إلى مقاطعة مؤسسات التعليم العالي الاستيطانية، معتبرة ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ومحاولة لإضفاء الشرعية على الاحتلال والاستيطان الصهيوني للأرض.

بدوره، دعا الأمين العام للجمعية نظام عساف منظمات حقوق الإنسان العربية وكافة الأكاديميين العرب للتحرك على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، للتنديد بهذه الاتفاقية، ولمقاطعة المؤسسات التعليمية الاستيطانية غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نيابة العدو تؤول هدم الخان الأحمر

أعلنت صحيفة هآرتس، أن النيابة العامة الإسرائيلية أبلغت المحكمة العليا، بأنه لن يتم تنفيذ إخلاء وهدم قرية الخان الأحمر، خلال الأشهر الأربعة القادمة.

مجلس المستوطنات يطالب بتطبيق خطة الضم قبل فوز بايدن

ذكرت إذاعة جيش العدو، أن رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة، يوسي داغان، طالب بتطبيق خطة الضم فوراً "لأنه بمرور كل يوم تزداد الأمور صعوبة"؛ وبحسب الإذاعة، قال عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش: إنه في حال خسر دونالد ترامب في الانتخابات، "سيتمّ علينا الضغط على نتنياهو لتطبيق السيادة وتثبيتها قبل وصول بايدن إلى الرئاسة"؛ وبشأن إمكانية فوز بايدن، قال: إنه لا يشعر بالقلق حيال ذلك، وأنه ليس لديه شك في أن بايدن سيواصل سياسة التعاطف الطويلة الأمد مع "إسرائيل"؛ والجدير ذكره أنه لم ينف إمكانية حدوث تغيير في سياسة الإدارة الأميركية الجديدة، لكن بدون أن يكون هناك خلافات معها.

من جهته قال اللواء عاموس يادلين: إن "هناك مخاوف من أن يُغير بايدن سياسة الولايات المتحدة بشكل كبير.. كلا الطرفين لهما نهج مماثل تجاه الشرق الأوسط، فهم لا يريدون المزيد من الحروب ويريدون تعزيز السلام.

"تسوية الأراضي" بالضفة دليل قاطع أن "الضم" لم يتوقف

علق مصطفى البرغوثي الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية على نظر حكومة الاحتلال في توصية قدمتها الإدارة المدنية بمسح شامل لأراضي الضفة سعياً لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي للمستوطنات؛ وقال إن هذا الأمر في غاية الخطورة، و"إسرائيل" بهذه الخطوة تنفذ الضم الفعلي، مضيفاً: لا يمكن وقف الضم إلا بالمقاومة الشعبية الواسعة وتفعيل حركة المقاطعة والعقوبات مع "إسرائيل"، ولكن لن يتحقق ذلك بالشكل المطلوب إلا إذا كان هناك قيادة وطنية موحدة وإنهاء كامل للانقسام".

وكانت صحيفة "إسرائيل اليوم" قد ذكرت أن الحديث يدور عن توصية قدمتها الإدارة المدنية ومنسق أعمال حكومة الاحتلال في الضفة بضرورة تسوية شاملة لأراضي الضفة وخاصة تلك المتواجدة في المناطق المصنفة C حسب اتفاقية أوسلو.

التصويت لصالح 6 قرارات

قال مسؤول دائرة الأمم المتحدة في وزارة الخارجية الفلسطينية، عمر عوض الله، إن القرارات الستة التي صوّتت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار عليها؛ تقدمها فلسطين بشكل سنوي ودوري للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقالت الخارجية الفلسطينية: إن القرار الأول يتعلق بعمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وصوّت لصالحه 151 دولة، و5 ضده، وامتنعت 9 دول عن التصويت.

وحصل القرار الثاني الخاص بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، على 153 صوتاً لصالحه، و2 ضده، وامتنعت 12 دولة عن التصويت.

وأما القرار الثالث فيتعلق بالمحافظة على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، وصوّت لصالحه 151 وضده 6 وامتنعت 8 دول عن التصويت.

وحصل القرار الرابع الخاص بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على 142 صوتاً، وصوّت ضده 7، وامتنعت 14 دولة عن التصويت.

والقرار الخامس بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وصوّت لصالحه 138، وضده 9، وامتنعت 16 دولة عن التصويت.

وحصل القرار السادس الخاص باللجنة الخاصة للتحقيق في ممارسات الإحتلال، وأثرها على حقوق الشعب الفلسطيني، على 72 صوتاً، صوّت ضده 13، وامتنعت 76 دولة عن التصويت.

ورحّب الخارجية الفلسطينية، بالتصويت لصالح القرارات، ووجّهت الشكر للدول التي صوتت لصالح هذه القرارات، و تبنتها بما فيها دول الاتحاد الأوروبي؛ وأشارت إلى أن هذا التصويت "مؤشر لا يحمل مجالا للشك بأن موقف المجتمع الدولي ما زال ثابتاً ومتماسكاً، تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وللاجئين، وفي مواجهة ممارسات الإحتلال وجرائمه".

حملة "برلمانيون ضد التطبيع"

أعلن المجلس التشريعي -خلال مؤتمر الكتروني دولي نظمه المجلس، مع رابطة برلمانيون لأجل القدس عن إطلاق حملة دولية "برلمانيون ضد التطبيع" بمشاركة أكثر من 20 دولة، وقال النائب الأول بالمجلس التشريعي أحمد بحر، أن الحملة تهدف لـ:

- تحشيد الجهود البرلمانية على مستوى العالم للوقوف صفًا واحدًا في مواجهة التطبيع.
- اعطاء الحراك البرلماني صبغة قانونية وتشريعية قادرة على محاصرة نهج التطبيع.
- ممارسة الضغط على الحكومات المختلفة لتحمل مسؤولياتها في مواجهة التطبيع.

وطالب بحر علماء الأمة إلى إصدار فتاوى توضح الموقف الشرعي من التطبيع، داعيًا جامعة الدول العربية بتعليق عضوية أية دولة تقوم بالتطبيع، وتفعيل قانون المقاطعة العربية لـ"إسرائيل"؛ وذكر أن الحملة البرلمانية الدولية وضعت برنامجاً شاملاً لتفعيل البعد البرلماني

العربي والدولي في مواجهة التطبيع، وستبشر بجملة من الخطوات والإجراءات المرتبطة بالحملة خلال الأيام القادمة.

من جهته قال رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس حميد الأحمر إن الرابطة التي تضم برلمانيين مناصرين للقضية الفلسطينية حول العالم تهدف للدفاع عن الحق الفلسطيني؛ وأن الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية بالغة الخطورة والتعقيد، وتشهد اشتداد ظلم العدو وعجز الأمة العربية والإسلامية، وتغول الآلة الإسرائيلية في تزييف الوقائع والحقائق.

وأكد أن التطبيع يشكل ضوء أخضر للاحتلال للاستمرار في سياساته العدوانية ومشاريعه الاستيطانية ضد الشعب الفلسطيني، لذلك نجتمع لنتباحث معًا بآليات مواجهة التطبيع، ودق ناقوس الخطر للدفاع عن الحق الفلسطيني برلمانيا وقانونيا.

وأطلق المجلس التشريعي بالتعاون مع رابطة برلمانيون لأجل القدس وثيقة الحملة البرلمانية لمناهضة التطبيع التي تم صياغتها بأربع لغات وهي "العربية والإنجليزية والبرتغالية والإسبانية".

لا علاقة لاتفاقيات التطبيع بحل القضية الفلسطينية

من جهتهم أجمع برلمانيون أوروبيون ودبلوماسيون ونشطاء سياسيون في القارة الأوروبية، على أن اتفاقيات التطبيع الأخيرة لا علاقة لها بحل القضية الفلسطينية ولا بالسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مطالبين الاتحاد الأوروبي بدعم وتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بفلسطين، وباستخدام الآليات المتاحة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتهما للقانون الدولي.

جاء ذلك خلال ندوة نظمها منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني "يوروبال فورم" بمشاركة عدد من المتحدثين من الدبلوماسيين وصانعي السياسات من الدول الأوروبية والعربية، والعشرات من النشطاء السياسيين من القارة الأوروبية.

وشددت عضو مجلس الشيوخ الإيرلندية، إيفانا باشيك، على أن "الغياب المطلق لفلسطين من عملية التطبيع، يجعل من الصعب النظر إلى اتفاقيات التطبيع بعيدا عن خطة ترامب وحملته لإعادة انتخابه للرئاسة لدورة ثانية"، داعية الدول الأوروبية للدفاع بقوة عن الحقوق الفلسطينية؛

وأكدت أن الاتفاقات تعمل على تأجيل الضم فقط بدلا من إزالته من الأجندة السياسية للاحتلال، مشيرة إلى أن وجود وتوسيع المستوطنات يشكل في حد ذاته، ضما فعليا للأراضي الفلسطينية. من جانبها، وصفت مارجريت أوكين، عضو البرلمان الأوروبي، هذه الاتفاقيات بالسلبية، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا أكثر نشاطا مما كان عليه الحال في السابق، ويجب أن ينتقل من سياسة الإدانة إلى الفعل؛ وطالبت أن يقترن ذلك بمضاعفة المواقف الأوروبية الحالية بشأن التفرقة بين إسرائيل ومستوطناتها وهذه الإجراءات لو تم اتخاذها بشكل مناسب فإنها ستحدث تأثيرا ملموسا يلحق تكلفة بإجراءات إسرائيل وستؤدي إلى تغيير الوضع الراهن. من جهته، انتقد النائب عضو المجلس الوطني النمساوي، هيلموت براندستاتير، موقف بلاده من الضم والتطبيع، قائلا إن "النمسا يجب أن تتحد تحت مظلة واحدة وتتجنب التناقضات الداخلية مثل دعم خطة الولايات المتحدة وفي ذات الوقت تشترك في الهيئات الدولية التي ترفض هذه الخطة".

وكشف العضو السابق في مجلس الأمة الكويتي، الدكتور ناصر الصانع أن "دولة الكويت تعرضت للكثير من الضغوط للانضمام لركب التطبيع، ولكنها بسبب المعارضة الداخلية وبسبب نظامها البرلماني الأفقي وما تتمتع به من ديمقراطية استطاعت أن تصمد في وجه تلك الضغوط والاستمرار في معارضة التطبيع".

وشدد زاهر بيرايوي، رئيس منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني ؛ على أن اتفاقيات التطبيع العربية الأخيرة لن تجلب السلام لدولة الاحتلال، وأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة يكون فقط بإنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين حق تقرير المصير وإقامة دولتهم. وأكد روبرت أندروز مسؤول العلاقات العامة في المنتدى، أن أحد دوافع عقد هذه الندوة السياسية بمشاركة البرلمانيين الأوروبيين هو المساهمة في تصحيح الخطاب الأوروبي الرسمي المتكرر والذي يشيد باتفاقيات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل".

الخسائر الفلسطينية من فوز بايدن

عندما غادر الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما سمح بتمرير قرار في مجلس الأمن ضد الاستيطان، وهو أمر شطبه ترامب باعترافات لصالح إسرائيل غير مسبقة، وجاءت تصرفاته من البيت الأبيض، وكأنها تأييد لنتنياهو واهانة لأوباما ووزير خارجيته جون كيري، ما جرى ليس انحياز للعرب وفلسطين بمقدار ما هو انعكاس لانقسام داخل اللوبي الصهيوني في أمريكا وأفكار أمريكية جديدة حول المصالح والأوليات الأمريكية، والخطر أن الوقت في كل الأوقات يعمل لصالح الاستيطان والتهويد.

بالعودة لأوباما وعتب الديمقراطيون على نتيناهو، فهو موقف لن يتجاوز المصلحة العليا لإسرائيل والحرص على ابقاء آبار النفط وبيعها بيد أمريكا، كما جرى حين خشيت أمريكا من دخول إسرائيل على خط الحرب في العراق وتأثير ذلك على التحالف العربي ضد صدام. الآن يعود الى البيت الأبيض نائب أوباما يحمل من الماضي ما يلزم التحولات العالمية الكبرى الجارية والمنتظرة، دون أن يخسر ثوابت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفي مقدمتها أمن إسرائيل، لكن القادم الجديد لن يجد ما يرغبه على حلول جذرية لأسباب متعددة منها السيولة التي تعيشها المنطقة العربية، ورغبة إسرائيل في استمرار الجمود من أجل تحول مخططاتها لواقع، وكذلك هشاشة الوضع الفلسطيني وانشغال الاقليم كل بهومومه امام تردي الاقتصاد وزيادة الأعباء على الدول وتنامي أعداد السكان.

اعتمادا على ما سبق فأقصى ما سيقدمه الفلسطينيون لبايدن هو القول بأن فتح وحماس جاهزون لسلام على اساس حل الدولتين لإقناع فريق بايدن الجديد بأهمية القبول بمصالحة فلسطينية تشرعن حركة حماس داخل النظام السياسي كأساس لاستئناف المفاوضات، حينها ستستدعي إسرائيل الفلسطينيين لحلبة العنف والمواجهة لتقول لا سلام مع هؤلاء المتصالحين لإبادة إسرائيل.

وفي حال لم تشعل اسرائيل نار الحرب للتملص من مفاوضات لن تكون الا بسقف زمني ومرجعية دولية، كشرط فلسطيني يتفهمه الأوروبيون والروس والصينيون، فهذه الفرضية ضارة بدولة لا تريد سوى الوقت لفرض واقع "يهودا والسامرة".

المناخ الايجابي في البيت الأبيض والهدوء الأردني بعد زوال غمة ترامب، سيدفع قادة البيت الأبيض لابتزاز القيادة الفلسطينية فالتراجع عن كل خطوة أقدم عليها ترامب سيكون بمقابل فلسطيني، فتصبح اسرائيل أكثر استفادة من المنشار الأمريكي ذهابا وايابا.

أي حلول ممكنة تأكل من اللحم الحي الفلسطيني وتشرعن الوقائع الاسرائيلية الخطيرة، لذلك الخسائر الفلسطينية من حكم ترامب هي:

اولا:وضع المصالحة الداخلية على المحك واختبارحماس على طاولة شروط الرباعية الدولية،وفي احسن الاحوال سيتم قبول حماس ضمن نظام فلسطيني يتلقى عروض دون الحل الأدنى.

ثانيا: ستعتمد الادارة الأمريكية الجديدة تفكيك قرارات ترامب ما عدا نقل السفارة لكن بمقابل فلسطيني من اجل استئناف عملية التسوية ةارضاء اسرائيل.

ثالثا: اعادة حل الدولتين للتداول فيما يدرك الجميع أن نتتياهو وحلفاءه أفرغو هذا الحل من محتواه، أو على الأقل منع ولادته إلا ككيان مشوه عبرت عنه خطة "صفقة القرن".

رابعا: سيدخل الفريق الأمريكي للبيت الأبيض محملا بالتداعيات الصحية والاقتصادية لازمة كورونا، وسيكون التركيز على تنامي القوى الآسيوية وستبقى الصين خطر اقتصادي يبتز التجارة الأمريكية، بمعنى أن الملف الفلسطيني سيبقى تحت المسكنات والحلول الانسانية وفي حال اتخاذ قرارات ستفرض دون نقاش كبير.

خامسا: ملفات الشرق الأوسط كثيرة من سوريا الى ليبيا واليمن والغاز المكتشف في البحر المتوسط والنشاط الروسي والتحركات التركية جميعها قضايا ساخنة فيما الملف الفلسطيني فقد حراراته، والفلسطينيون غير قادرين على تسخينه سلميا، ويدركون أن تأجيج الصراع سيكون لصالح تل أبيب.

سادسا: سيرى جزء فاعل من العرب أن شرعنة حماس في النظام السياسي الفلسطيني بمثابة إعادة الدم في عروق الاخوان المسلمين وقبول بالتدخلات التركية والقطرية والايرانية، وهذا مزعج للأنظمة التقليدية في المنطقة.

سابعا: لم ينجز الديمقراطيون حلا شاملا رغم محاولاتهم الفاشلة، السابقة خاصة في عهد بيل كلينتون لأنهم يفهون الصراع بشكل مختلف ينتمي للرواية الاسرائيلية.

طبعاً.. عهد ترامب ليس أفضل لكننا ندرك بحكم التجربة الممتدة ان حزبي الفيل والحمار في أمريكا ، يشكلون كيان يتشابه ويتماهى مع دولة الاحتلال، كما أن الأوراق الفلسطينية ضعيفة، وقدرة اسرائيل على العبث والمماطلة كبيرة جدا.

كل ما سبق يعني أن المطلوب منا تقديم ما لا نملك من اجل وعود باتفاق جديد لا توجد له ضمانات ولا تحميه مظلة صلبة من التفسيرات الاسرائيلية والمخاوف الأمنية.

توقعات السلطة من بايدن متدنية

وتفترض المحللة للشؤون الفلسطينية في صحيفة "هآرتس" عميرة هاس أن بايدن سيعود لدعم وكالة الأونروا ومنظمات التنمية التي تعمل في المناطق الفلسطينية المحتلة ولكن الدافع ليس اعترافه بحقوق الفلسطينيين، بل رفع عبء إدارة أمور الفلسطينيين عن كاهل إسرائيل، منوهة الى أن الفلسطينيين تمنوا سقوط ترامب حتى وإن كانت توقعاتهم السياسية من الحزب الديمقراطي ومن جو بايدن منخفضة.

و "هذا يسري على الجميع مواطنين وقيادة؛ ترامب ومقربوه اليهود - الأميركيان الإنجليون (الإفنجالستيون) أظهروا طوال سنوات حكمه استخفافاً عميقاً جداً بالفلسطينيين وبمطالبهم العادلة بالتححرر من الاحتلال- وهذا ليس عجباً".

وتخلص هاس للقول متسائلة: الى أي مدى الآن، عندما يعود رئيس ديموقراطي الى البيت الأبيض، سيتعلم الفلسطينيون (وعرب آخرون) كيفية تحسين هذه العلاقات والدفع بها قدماً من أجل تعزيز الموقف السياسي الفلسطيني وليس فقط السلطة الفلسطينية؟

ويحذر مثقفون فلسطينيون داخل أراضي 48 من تورط السلطة الفلسطينية في "أوهام" استئناف المفاوضات مع إسرائيل لهدف المفاوضات إلى ما شاء الله واستغلالها لتسمين الاستيطان تحت تغطيتها ومواصلة إدارة الصراع دون السعي الحقيقي لتسويته؛ ويحذر الأكاديمي المحاضر في العلوم السياسية بروفييسور أسعد غانم من عودة السلطة الفلسطينية لـ أوهام التفاوض منوها أن الاحتلال لن يغير مواقفه طالما بقي مجانياً، مشدداً على أن إسرائيل غير معنية بتسوية الدولتين وتطمع بـ ابتلاع معظم أراضي الضفة الغربية وإبقاء الفلسطينيين داخل أقفاص وخلف الجدران.

هاريس: إدارة بايدن ستلغي العديد من خطوات ترامب تجاه الفلسطينيين

قالت مرشحة نائب الرئيس الأمريكي، السناتور كامالا هاريس (ديمقراطية من كاليفورنيا)، إن "إدارة بايدن المحتملة ستلغي العديد من الخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب فيما يتعلق بالفلسطينيين"؛ وقالت: "نؤمن أنا وجو أيضاً بقيمة كل فلسطيني وكل إسرائيلي وسنعمل على ضمان تمتع الجانبين بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية". و"نحن ملتزمون بحل الدولتين وسنعارض أي خطوات أحادية الجانب تقوض هذا الهدف؛ كما سنعارض الضم والتوسع الاستيطاني؛ وسنتخذ خطوات فورية لاستعادة المساعدات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني، ومعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، والعمل على إعادة فتح بعثة منظمة التحرير في واشنطن".

بايدن يدرك أهمية السلطة لإسرائيل

رأت صحيفة "هآرتس"، في تحليل لمراسلتها في الضفة الغربية، عميرا هيس، أن الرئيس الأمريكي المنتخب "جو بايدن" يدرك أهمية بقاء السلطة الفلسطينية للأمن الإسرائيلي، وأن انتخابه سيكون جيداً للسلطة الفلسطينية ولكن ليس بالضرورة للشعب الفلسطيني نفسه.

وأضافت، أن "الفلسطينيين تمنوا وانتظروا سقوط الرئيس دونالد ترامب؛ وإن "انتخاب بايدن جيد للسلطة الفلسطينية، وهي سلطة تسعى للبقاء، وتحولت إلى عامل ثابت لن يختفي بسهولة على الرغم من كل التوقعات لذلك وعلى عكس هذه التوقعات؛ فهي سلطة تهتم طيلة الوقت بالبقاء/ والحفاظ على نفسها ليس فقط من أجل الطبقة البيروقراطية العليا وحركة فتح وإنما أيضًا من أجل عشرات آلاف العائلات والأسر المرتبطة بها في معيشتها."

وقالت: "وسواء أحببتم ذلك أم لا فإن السلطة هي الكيان الذي يدير حياة الفلسطينيين في الجيوب الفلسطينية التي لها نوع من التواصل والحياة شبه الطبيعية في ظروف غير طبيعية في إسرائيل؛ وإنها الكيان المسؤول عن عمل المدارس- بغض النظر عن جودة التعليم، وعن النظام الصحي دون علاقة بالحاجة لتحسينه؛ إنها الإطار لوجود مؤسسات رياضية وثقافية وتحسين البنى التحتية والشوارع والكهرباء في هذه الجيوب، والمحافظة على النظام والوقاية من الجريمة المحلية".

و"لهذا السبب بالذات، فإن بايدن، مناصر لإسرائيل من الطراز القديم، يدرك أهمية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، لكونها تعفي إسرائيل من العبء المباشر في إدارة حياة هؤلاء السكان. لذلك فإن عليه أن يضمن ألا تنهار السلطة الفلسطينية اقتصادياً وألا تفقد الحاجة السياسية لها".

وبحسب هيس، ستتألف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، وسيعاد فتح الممثلة الفلسطينية في واشنطن، وستتجدد اللقاءات بين ممثلين مدنيين وأمنيين أميركيين مع موظفين فلسطينيين، وستقوي هذه اللقاءات أيضاً الشعور الذاتي للطبقة الفلسطينية الحاكمة بأهميتها؛ وتابعت "ولأن بايدن وحزبه يدركون أهمية السلطة الفلسطينية لدولة إسرائيل، فيمكن الافتراض أنهم سيبحثون عن طرق لاستئناف الدعم المالي لها؛ وسيكون استئناف ذلك بشكل مباشر صعباً بفعل قانون الإرهاب الذي أقره الكونغرس الأميركي عام 2018 وبدأ سريانه فعلياً في العام 2019 ولم يتم تغييره كلياً، فهو ينص على أن كل سلطة سياسية تحصل على تمويل من الولايات المتحدة ستكون عرضة للمقاضاة أمام المحاكم الأميركية، بدعوى تورطها في الإرهاب؛ لذلك أعلن الفلسطينيون في حينه عن التوقف عن تلقي مساعدات أميركية".

ووفقاً لهيس فإن استئناف الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية سيكون مصحوباً بعودة التنسيق الأمني والمدني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وقد تطلب الولايات المتحدة ذلك من السلطة الفلسطينية كبادرة حسن نية وقد تبادر السلطة بنفسها إلى ذلك وتجد ذريعة لاستئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل؛ وأضافت "يمكن الافتراض أيضاً أن تعود الولايات المتحدة لدعم وكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، ودعم منظمات إنسانية غير حكومية تنشط في الأراضي الفلسطينية.

توقع استلام أموال المقاصة عبر وسيط أوروبي

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة، عن مشاورات تجريها السلطة الفلسطينية من أجل إعادة استلام أموال المقاصة من إسرائيل وفق آلية متفق عليها، بما يضمن تخفيف الأعباء المالية التي تُعاني منها الحكومة الفلسطينية؛ وقالت المصادر الفلسطينية، التي فضلت عدم الكشف عنها، إنه من المرجح أن تتسلم السلطة الفلسطينية أموال المقاصة من إسرائيل عبر وسيط أوروبي خلال الأسابيع المقبلة من الشهر الجاري، لافتةً إلى أن الأمر مرتبط بآلية الاستلام وحصة إسرائيل من تلك الأموال؛ وأوضحت المصادر، أن إسرائيل وافقت بشكل مبدئي على تحويل الأموال للحكومة الفلسطينية دون اقتطاع أي مبالغ مالية أو ديون متراكمة على السلطة في الوقت الراهن، مشيرةً إلى أن أي اقتطاع سيكون بتوافق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والوسيط الأوروبي.

وأشارت المصادر، إلى أن هناك حديثاً يجري عن عودة العلاقات إلى ما كانت عليه في السابق، خاصة بعد فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، مبينة أن الأمر مرتبط بعدة أمور يجري التفاهم عليها خاصة قضايا ضم أراضي الضفة الغربية؛ ولفتت إلى أن القيادة الفلسطينية تبدي حماساً لعودة العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد خسارة دونالد ترامب.

يذكر أن السلطة الفلسطينية ترفض منذ عدة أشهر استلام أموال المقاصة من إسرائيل، وذلك بعد قرار الرئيس عباس قطع كل العلاقات مع حكومة العدو؛ احتجاجاً على عزمها تنفيذ خطة الضم لأجزاء من الضفة الغربية.

تأثير فوز بايدن على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

"ليس بالضرورة أن تكون يهودياً حتى تكون صهيونياً".. عبارة قالها الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، عبّر خلالها عن حبه وتأييده لإسرائيل، كيف لا وهو الذي قدم دعماً بمليارات الدولارات لإسرائيل عندما كان نائباً للرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما. وبالرغم من هذا التأييد الواضح والدعم السخي من قبل جو بايدن لإسرائيل، إلا أن مراقبين اعتبروا أن فوز بايدن سيضع إسرائيل أمام مرحلة جديدة حتى لو لم يتأثر أمنها، لكنها ستكون مصحوبة بتغييرات مختلفة.

أسئلة كثيرة تدور حول تأثير فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأمريكية على مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أبرزها: مصير صفقة القرن وخطة الضم والملف الإيراني وحتى مستقبل نتنياهو شخصياً وحياته السياسية التي تقف على المحك بسبب ملفات الفساد التي تحيط به.

إسرائيل لا يهتمها من يفوز

الكاتب الإسرائيلي في صحيفة "هآرتس" العبرية، جدعون ليفي، قال: إن "إسرائيل لا يهتمها في نهاية الأمر من سينتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، سواء دونالد ترامب أو جو بايدن، فكلاهما نفس الشيء".

واعتبر ليفي، أنه حتى بين رجلين متناقضين جداً مثل ترامب وبايدن، يسود هناك اتفاق راسخ يقف فوق كل اختلاف في الآراء، وهو استمرار التأييد الأمريكي لإسرائيل، لذلك ليس مهماً من

منهما يفوز؛ "صحيح أن ترامب هو صديق للمستوطنين ويعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، ولكن بايدن لن يفعل شيئاً يؤدي إلى إخلائهم أو على الأقل إلى تجميد مشروعهم"، وأضاف الكاتب جدعون ليفي، أنه "لدى بايدن أيضاً سيخفي الفريدمانيون والكوشناريون وسيأتي بدلاً منهم فريدمانيون أكثر اعتدالاً وجدية"، في إشارة منه إلى السفير الأمريكي ديفيد وفريدمان ومستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر. وأشار ليفي إلى أن "بايدن سيقود مجموعة مختلفة من المحيطين به، أقل ازدياءً للفلسطينيين وأكثر اعترافاً بوجودهم".

ملفات رئيسية ستتغير

من جهته أكد المحلل الإسرائيلي في صحيفة "هآرتس" العبرية، عاموس هرئيل، أن ملفين أساسيين سيتأثران بفوز جو بايدن بالرئاسة الأمريكية.

الملف الأول : هو الملف الإيراني، حيث حذر الوزير الإسرائيلي تساحي هنجبي من أن عودة بايدن للاتفاق مع إيران سيقود إلى مواجهة بين إسرائيل وإيران.

وأشار إلى أنه في ظل ترجيحات بعودة بايدن إلى الاتفاق النووي مع إيران، فإن إسرائيل ستصر على أن يشمل الاتفاق تغييرات في بنود رئيسية تتعلق بمراقبة المشروع الإيراني، وأيضاً وضع شروط على مشروع الصواريخ البالستية الإيرانية.

الملف الثاني: من حيث التغيير المحتمل، فهو عودة الفلسطينيين إلى واشنطن وإعادة فتح السفارة الفلسطينية هناك، يقابلها عودة زيارات مسؤولين أمريكيين إلى رام الله والاتصال بالقيادة الفلسطينية.

كذلك من بين التغييرات الأخرى التي يرصدها هرئيل، تتعلق بتراجع مكانة بنيامين نتنياهو الدولية، وفقدان موقع القناة الأولى للوصول إلى الرئيس الأمريكي ترامب في نظر زعماء دول كثيرة، وإن كانت حكومته لن تدخل في مواجهة شديدة مع إدارة بايدن خصوصاً وأن علاقته

مع بايدن لا تتصف بالعداء الذي ساد بينه وبين الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما أو بين الرئيس بيل كلينتون ولاحقًا زوجته المرشحة السابقة للرئاسة هيلاري كلينتون. ويرى هريئيل أن الديمقراطيين الأمريكيين، لن ينسوا لنتنياهو موقفه ضد الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما عام 2015، وإلقاء خطاب ضد سياسة أوباما في الكونغرس الأمريكي. وبحسب المحلل عاموس هريئيل فإن البيت الأبيض لن يعود بمثابة البيت الثاني للسفير الإسرائيلي رون دريمر، ولن يكون السفير الأمريكي المقبل لدى إسرائيل مستوطنًا يمينيًا على غرار السفير الحالي ديفيد فريدمان، كما سيفقد نتنياهو الهدايا السياسية التي منحها إياها ترامب خلال ثلاث معارك انتخابية في العامين الأخيرين. واعتبر هريئيل أن فوز بايدن من شأنه أن يبطئ مسار التطبيع العربي مع إسرائيل، وسينتظر الرؤساء العرب أولًا معرفة ما سيحدث على الساحة الأمريكية الإيرانية، وسيتم "وضع الخطط في الأدراج مؤقتًا".

بدورها، أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن بايدن سيكون مضطرًا في السنوات الأولى لولايته إلى التفرغ أكثر للقضايا الداخلية وفي مقدمتها مواجهة جائحة كورونا، ورأب الصدع الداخلي في الولايات المتحدة، وستكون ملفات الشرق الأوسط مرشحة للترحيل في المرحلة الأولى من تسلمه الرئاسة.

التأثير على نتنياهو

الكاتب الفلسطيني المختص في الشأن الإسرائيلي، عماد أبو عواد، تناول قضية الانتخابات الأمريكية من زاوية أخرى، وهي انعكاس فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن على رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو شخصيًا.

حيث قال : إن "فوز بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية، سينعكس بشكل كبير على شخص نتنياهو في الكثير من الملفات، أبرزها المرتبطة بالوضع الداخلي في ظل القناعة الكبيرة لدى

الجمهور الإسرائيلي ان ترامب عمل شخصيًا لخدمة نتياهو في الجولات الانتخابية الثلاث التي حدثت في العامين الأخيرين.

"إعلان صفقة القرن وما سبقه من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإعلان مسيرة التطبيع مع الدول العربية، كان بالمجمل يترافق مع كل جولة من تلك الجولات الانتخابية"، واعتبر أنه بفوز بايدن، سيفقد نتياهو الهدايا المجانية من البيت الأبيض، ويمكن أن تعمل الإدارة الجديدة بعكس ما تشتهييه رياح نتياهو، كنوع من التوبيخ غير المباشر على سياسته السابقة والتي فضّلت الحزب الجمهوري على الديمقراطي.

وأشار إلى أن مساحة المناورة عند نتياهو فيما يتعلق بالشؤون الداخلية ستقل، حيث أن نتياهو الذي كان من المرجح بأنه سيُسارع إلى إجراء انتخابات جديدة بمجرد فوز ترامب، سيكون الآن أكثر تريبًا وأكثر حرصًا على دراسة معمّقة للارتدادات.

وإن تسلم بايدن لمقاليدي الحكم في أمريكا دون فوضى أو معيقات، سيعطي انطباعًا لدى المتخوفين في إسرائيل بأنه بالإمكان الآن البدء فعليًا بمحاكمة نتياهو والتخلص منه، حيث أن مؤشرات الخراب التي يُصدرها نتياهو ضد من يحاول المساس به ستكون مجرد فقاعات فارغة ستشجع الكثيرين للعمل ضده، وربما ارتفاع وتيرة المظاهرات للخلاص منه.

ويرى مراقبون أن ملامح السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل لن تتغير من حيث المبدأ، لكنها قد تشهد تغيرات واضحة في بعض الملفات المركزية مثل موضوع حل الدولتين الذي يؤمن به جو بايدن، وتأثيره على "صفقة القرن"، إضافة إلى الملف الإيراني، فأمريكا ستبقى الحليف الرئيسي والداعم الأكبر لإسرائيل، وجدير بالذكر هنا ما قاله جو بايدن في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1986: "إذا لم توجد إسرائيل، لكان على الولايات المتحدة اختراع إسرائيل".

أزمة الميزانية تعمق الشرخ بين نتنياهو وغانتس

عاد مشروع الميزانية العامة مجدداً إلى الواجهة وسط استمرار التباين بالمواقف بين الليكود وحزب "كاحول لافان" بشأن إقرار الميزانية دون التوصل إلى تفاهات بين بنيامين نتنياهو ووزير الأمن بيني غانتس، الأمر الذي يعزز فرض التوجه إلى انتخابات مبكرة.

وأفادت صحيفة "يسرائيل هيوم" بأن نتنياهو لن يتنازل عن ميزانية 2020، بحيث ستتيح له هذه الميزانية نقطة انطلاق مناسبة لانتخابات آذار 2021، وهو الموعد النهائي للمصادقة الميزانية المقبلة؛ وتقدر الصحيفة أن نتنياهو يفضل حل الكنيست في آذار المقبل، لكنه مستعد لتقديم تنازلات حتى كانون الأول المقبل، بيد أنه لن يتخلى عن كرسي رئاسة الحكومة، بمعنى أنه لن يحترم اتفاقية التناوب على رئاسة الحكومة التي وقعها مع غانتس، الأمر الذي يعد انتهاكا للاتفاقية، لكن بالنسبة لنتنياهو من انتهاك الاتفاقية عشرات المرات هو حزب "كاحول لافان" وفقاً للصحيفة.

وسبق ذلك، أن أعلن وزير المالية، يسرائيل كاتس، أنه سي طرح مقترح الميزانية للعام الجاري أمام الحكومة، قائلاً إنه "لا حاجة إلى الانتظار إلى 23 من الشهر القادم لتمرير ميزانية 2020، ويمكن تمرير بسرعة الميزانية المستندة إلى الميزانية المستمرة بمجموع 411 ملياراً التي صادقت عليها الحكومة والكنيست".

وعليه، فالمعركة تنتقل في هذه المرحلة إلى ساحة "كاحول لافان"، وتشير الصحيفة إلى أنه في حال لم يقدم نتنياهو تنازلات فإن الحسم ينتقل إلى غانتس، أما التنازل والتراجع مع البقاء بالحكومة كوزراً للأمن ونائب لرئيس الحكومة لبضعة أشهر، لكن لا تستبعد الصحيفة أن يتمسك نتنياهو بموقفه دون تقديم تنازلات مع التوجه لانتخابات مبكرة التي قد تسهم باختفاء غانتس وحزبه عن المشهد السياسي.

وذكرت الصحيفة أن نتنياهو يتابع ما يحدث في الولايات المتحدة والدعم الذي حظي به معارضيه بعد خسارة صديقه دونالد ترامب انتخابات الرئاسة، حيث أوضحت أن نتنياهو

يستخلص العبر ويتعامل مع أي وضع سياسي قبل أي شخص آخر، وليس من المستبعد أن يدفع نحو افتتاح صناديق الاقتراع.

وتسود خلافات في قيادة حزب "كاحول لافان"، وخاصة بين رئيس الحزب غانتس، وبين وزير الخارجية، غابي أشكنازي، ووزير القضاء، آفي نيسانكورين، حول ما إذا كان ينبغي تنفيذ تهديدات تصل حد حل الحكومة على خلفية المصادقة على الميزانية أم الموافقة على موقف نتניהو، بالمصادقة على ميزانية العام المقبل بعد الموعد المقرر في الاتفاق الائتلافي في 23 كانون الأول المقبل.

وأشارت مصادر في مكتب رئيس حزب "كاحول لافان"، غانتس، إلى أن الأخير يعتزم دعم تشكيل حكومة بديلة ضيقة برئاسة الرجل الثاني في المعارضة ووزير الأمن الأسبق، موشيه يعالون من "يش عتيد - تيلم"، في حال عدم المصادقة على ميزانية العام 2021 المقبل.

ونشبت أزمة بين "كاحول لافان" والليكود، في آب الماضي، على خلفية المصادقة على الميزانية للعام الجاري، فبينما ينصّ الاتفاق الحكومي على ميزانية لعامين، يطالب نتניהو بميزانية لهذا العام فقط؛ وبدأت أوساط نتניהو بالحديث عن أنه لن يكون الإمكان المصادقة على الميزانية حتى الشهر المقبل.

وفي نهاية آب الماضي، صادقت الهيئة العامة للكنيست على مشروع قانون يقضي بتأجيل إقرار الميزانية العامة حتى كانون أول المقبل، ما منع حل الكنيست تلقائياً والذهاب إلى انتخابات جديدة.

رئيس سابق للموساد يدعو لحلف ثلاثي يضم السعودية

تحدث الرئيس الأسبق لجهاز "الموساد"، شبتاي شبيت، عن الأمور التي يفترض برئيس الحكومة نتניהو أن يقوم بها، مع وصول المرشح الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض.

وأوضح شبتاي شبيت، في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" العبرية، أن عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، "أصبح من التاريخ"، وأن من أبرز الخطط التي يجب العمل على تنفيذها، هي

إنشاء حلف ثلاثي يجمع الاحتلال مع الولايات المتحدة والسعودية؛ وتابع: "لو كنت مكان نتنياهو كنت سأستخدم قناة سرية من أجل أن أنقل طلبا للرئيس المنتخب جو بايدن، للالتقاء به في أقرب وقت ممكن، وفي هذا اللقاء، سأشرح له بأنني قررت استغلال انتخابه من أجل أن أعرض أمامه كيف سارى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، على خلفية التغييرات التي ستجري في العالم عموما، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص".

وقال: "كنت سأبدأ بالقول؛ إن الولايات المتحدة زعيمة العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مضطرة لمواصلة هذا الدور، إذا تمسك بالسياسة الانفصالية لـ"أمريكا أولا"، فإن قيادة العالم ستنتقل إلى قوى سلطوية ستنتهي النموذج الديمقراطي الليبرالي وقيمه".

وزعم شببت، أن "العالم الحر بدون الولايات المتحدة، لن يستطيع مواجهة الصين وروسيا في تشكيل القرن الـ21، والعالم لن يكون على ما كان عليه، كما لن يستطيع العالم الحر بدون قيادة الولايات المتحدة أن يواجه وحدة دولتين عظيمتين إقليميتين في الشرق الأوسط وهما؛ إيران التي تتدفع نحو الحصول على قدرات نووية عسكرية، وتركيا التي تحطم الثورة العلمانية لأتاتورك، وتعود بخطوات ضخمة إلى تركيا العثمانية".

ورأى رئيس "الموساد" الأسبق، أنه "إزاء هذه التهديدات فقد فتح شباكا للفرص، لتشكيل حلف ثلاثي في الشرق الأوسط، يعرف كيف يواجه أيضا الدول العظمى العالمية، وكذلك الدول العظمى الإقليمية، وهذا المحور يجب أن يركز على الولايات المتحدة، والسعودية وإسرائيل، والذي سينضم إليه خلال حركته أيضا الأوروبيون والدول الإسلامية المعتدلة"،

ونبه أن "تحسين العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، الذي يجري أمام أنظارنا، من شأنه أن يستخدم كرافعة للدفع قدما بهذه الاستراتيجية"، منوها أنه "في حال تبني الرئيس بايدن هذه الفكرة، فإن إسرائيل ستكون مستعدة للمساهمة في الدفع بها قدما، بحيث تعلن أنها تقبل بالمبادرة السعودية لعام 2002، كمسودة للمفاوضات لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني".

وفي هذا الجانب، "ستحتاج واشنطن لأن تتبع إزاء السعودية "سياسة واقعية"، في كل ما يتعلق بتوقعاتها منها في مجال الديمقراطية".

ولفت شببت، إلى أن "المحور الأمريكي - السعودي - الإسرائيلي، سيشع قوة عسكرية اقتصادية وقيمة، وسيحظى بدعم العديد من دول العالم الحر، وستتمكن إسرائيل من أن تحل أخيراً النزاع مع الفلسطينيين من موقف قوة وإرادة ومصالحة مع العالم العربي".

وتابع: "كناشئة، تستطيع إسرائيل أن تستنفذ حتى النهاية التعاون مع العالم العربي، وسيتمكن جو السلام توزيعاً أكثر عدالة للثروة القومية، ونقل إسرائيل إلى نادي الدول الإسكندنافية، سويسرا وهولندا؛ ومجدداً تساءل: "هل تبدو هذه الأمور خيالية؟ ربما، ولكن البديل الذي أراه هو أكثر سوءاً بكثير"، لافتاً أن إسرائيل ستواصل السير في مكانها، وستتحول إلى "يهودستان"، وهذا المصطلح ليس مني، ولكن سُمح لي باستخدامه".

مندبلية يطالب نتنياهو بالسماح بتعيينات في المناصب الرفيعة

حذر المستشار القضائي لحكومة العدو، أفحاي مندلبليت، كلا من بنيامين نتنياهو، وبيني غانتس، من أن عدم تعيين موظفين كبار، وفي مقدمتهم المفتش العام للشرطة والمدعي العام ومدرء عامين لوزارات، "يثير" مصاعب قانونية كبيرة، حيث شدد في رسالة بعثها إليهما على أنه لن يتمكن من الدفاع عن ذلك أمام المحكمة العليا.

إثر ذلك، كتب مندلبليت في رسالته إلى نتنياهو وغانتس، أن "عدم اتخاذ خطوات بأسرع وقت ممكن من أجل دفع تعيينات دائمة في الوظائف الرفيعة في سلك الدولة يزيد من المس بأداء خدمات الدولة واستقرارها؛ ويثير هذا الوضع، من دون توضيح موضوعي، مصاعب قانونية كبيرة؛ وأضاف، "كلما لا يحدث تغيير في وضع هذه الأمور، ستتسأ صعوبة بالغة في الدفاع عن أداء الحكومة في الإجراءات القضائية المذكورة" في إشارة إلى الالتماسات.

ومن الجدير ذكره، أن الحكومة إمتنعت عن تعيين موظفين كبار في عدد من المناصب منذ حل الحكومة السابقة، وتم تأجيل تعيينات كهذه مرة تلو الأخرى، حتى تشكيل الحكومة الحالية، لكن الاتفاق الائتلافي بين نتنياهو وغانتس نص على عدم تعيين موظفين كبار خلال المئة يوم الأولى للحكومة، علماً أن فترة المئة يوم هذه انتهت.

ويتوقع أن تنظر المحكمة العليا، في التماس ضد التأخير في تعيين الموظفين الكبار؛ بينها أيضا مفوض مصلحة السجون، المحاسب العام لوزارة المالية ومدراء سلطات حكومية. وكان قد أعلن مندبلبيت، عن وجهة نظره النهائية حيال تناقض المصالح بالنسبة لنتتياهو، المتهم بمخالفات فساد خطيرة، وبموجبها يُمنع نتتياهو من اتخاذ قرارات بشأن تعيين كبار المسؤولين في جهاز إنفاذ القانون وجهاز القضاء أو التعامل مع شهود أو متهمين آخرين في ملفات الفساد ضده أو تشريع قوانين يمكن أن تؤثر على الإجراءات القضائية ضده؛ كذلك، يمنع نتتياهو من التعاطي مع مجالات ضمن مسؤولية وزارة الاتصالات.

وجاء في وجهة نظر مندبلبيت، أن على نتتياهو "الامتناع عن العمل في هذه الأمور بواسطة جهات من قبله، وعليه الامتناع عن ممارسة تأثيره على الموظفين المخولين بالتعامل مع هذه المواضيع"؛ ويسري تناقض المصالح هذا على وزير الأمن الداخلي، أمير أوحانا، وعلى مسؤولين في مكتبه، الذين تلقوا تعليمات من مندبلبيت بهذا الصدد؛ فبالنسبة لمندبلبيت، فإن هذه تسوية نهائية لا تتطلب موافقة نتتياهو عليها.

وفي الشأن ذاته، أصدر بني غانتس تعليماته لوزير العدل آفي نيسنكورن لتسريع عملية تعيين نائب عام للدولة وتقديمه لموافقة الحكومة في أقرب وقت ممكن؛ وحسب القناة 7، دعا غانتس أيضا وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا إلى تعيين مفوض للشرطة في أقرب وقت ممكن وتحديد جميع التعيينات الكبيرة العالقة في الخدمة المدنية؛ وقال غانتس: "الدولة الآن بحاجة إلى الاستقرار والعمل الكامل، ويجب ألا تتأخر التعيينات بشكل يضر برد فعل الإسرائيليين".

وفي وقت لاحق، وقّع بنيامين نتتياهو، على تعهد رسمي خطي، يلتزم فيه بالامتناع عن التدخل في تعيينات الحكومة لوظائف المسؤولية الرفيعة، مثل رئيس النيابة أو قائد الشرطة، ويتعهد أيضاً بالامتناع عن الانشغال بسنّ قانون يتيح له تجريد محاكمته بتهم الفساد فترة ممارسته مهامه رئيسا للحكومة؛ واضطر نتتياهو إلى الرضوخ، عندما أبلغه مندبلبيت أنه من دون هذا التوقيع، لن يستطيع الدفاع عن الحكومة في المحكمة.

وصرحت نائبة المستشار القضائي، دينا زيلبر، التي أجرت مفاوضات مع محامي نتياهو حول التعهد، بأن التسوية، تمنع نتياهو من التدخل في تعيين أي مسؤولين في جهاز الشرطة، وبالإضافة إلى المفوض العام للشرطة، يمنع نتياهو، أيضاً، من التدخل في تعيين رئيس قسم التحقيقات، وقائد الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الاقتصادية التابعة لوحدة «لاهاف 433»، ومحققي سلطة الأوراق المالية.

وقالت ، إن هذه التسوية تشدد على خمس قضايا يمنع نتياهو من اتخاذ قرارات تمسها:

- القرارات المتعلقة بالتعيينات في نظام إنفاذ القانون (المستشار القضائي، المدعي العام والمفوض العام للشرطة)؛

- قرارات تعيين قضاة المحكمة العليا والمحكمة المركزية في القدس (حيث تعقد محاكمته)؛
- القرارات المتعلقة بالشهود أو المتهمين الآخرين في المحاكمة؛
- التدخل في مجال نشاط وزارة الإعلام بما يؤثر على الملف الجنائي ضده.
- منعه من التدخل في التشريعات التي قد تؤثر على الإجراءات الجنائية.

وأكدت أن التسوية تمنع نتياهو كذلك من التدخل أو المشاركة في أي مرحلة تشريعية لسنّ قوانين قد تؤثر على مسار محاكمته؛ وحذر كبير مساعدي مندبلبيت، غيل ليمون، من أن أي انتهاك لهذا الاتفاق سيعتبر مساساً بسيادة القانون ويفتح ملفاً جديداً ضده.

محكمة العدو تلزم السلطة بتعويض مستوطنين قتلوا في 2002

قررت المحكمة المركزية للاحتلال في القدس، إلزام السلطة الفلسطينية بدفع تعويضات لعائلات مستوطنين قتلوا في عملية نفذت عام 2002 بقيمة تصل إلى 13 مليون شيقل.

وكشفت قناة المستوطنين العبرية أن الحديث يدور عن عملية تفجيرية نفذت في عام 2002 قتل فيها مستوطن وزوجته، و"أنه" جرى اتهام السلطة بالمسؤولية المباشرة عن تنفيذ العملية؛ وقتل في العملية ثلاث مستوطنين وأصيب نحو 80 شخص بجراح متفاوتة.

العليا تلغي "قانون التجنيد" الذي يعفي "الحريديم" من الخدمة العسكرية

قررت محكمة العدل العليا، ان يلغى بعد ثلاثة أشهر قانون التجنيد الذي يعفي المتدينين اليهود الحريديم عن الالتحاق بجيش الاحتلال؛ ويعني القرار انه إذا لم يتم سن تشريع جديد بهذا الشأن فان التجنيد سيطبق بموجب معايير متساوية.

وقد رحبت "الحركة من اجل نزاهة الحكم" بقرار المحكمة الذي صدر بهيئة مكونة من تسعة قضاة قائلة إنه "تم وضع حد للارزاء المتواصل لتنفيذ قرار قضائي حول عدم قانونية التسوية التي تم التوصل اليها مع الحريديم"؛ وبدوره قال رئيس المعارضة يائير لبيد إنه حان الوقت للعمل بمبدأ تقاسم الأعباء.